خصما عن الغائب ويقضى عليهما جميعا وذكر عامة
المشايخ ان البينة تشترط فيما اذا كان المدعى
شيئا واحدا لا فيما اذا كان شيئين ونحو الاشبه
والاقرب الى الفقه فالحاصل ان المدعى على الغائب
اذا كان شرطا لمدعى على الحاضر قبل ينتصب الحاضر
خصما عن الغائب مطلقا وهو قول بعض المشايخ
وقيل لا ينتصب مطلقا وهو قول عامة المشايخ
وقيل ينتصب فيما لا يتضرر به وقيل فيما يتضرر
به يقضى على الحاضر لا على الغائب اقول هذا بعيد اذ
الحكم على الحاضر فرع الحكم على الغائب فكيف ثبت الفرع

ادعى على آخر مالا وبرهن وقضى بدون الاصل واقول فالاولى ان ينتصب الحاضر خصما
فاخذه المدعى ثم ان المدعى عن الغائب فى كل مالا يمكن اثبات حقه على الحاضر الا
عليه ادعى على المدعى مالا فانه باثبات ذلك على الغائب سواء كان سببا او شرطا
يسأل ان قال هو ذا كل المال اذ الحكم على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى
المقضى به لا يسمع دعواه لانه فينبغى ان يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه بالطريق
صار مقضيا عليه وان قال الاولى صيانة للحقوق ورعاية للاصول **جامع**
هو مال آخر فهو دعوى مبتدأة **الفصولين** ادعى ان فلانا مات وترك ميراثا لى
بتأويله وهى باقية وتركت ميراثا لى وقضى له بالبينة فقال المدعى
عليه ان ابنك التى تدعى الارث عنها ماتت قبل فلان

الذى

الذى ندعى انه مات اولا واقام البينة فقد قيل هذا
دفع صحيح وقيل غير صحيح لما مر ان زمان الموت
لا يدخل تحت القضاء فلا يثبت ببينة المدعى موت
فلان قبل موت فلان **فصول عمادى** اذا قال لست
وارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين للبينة لا
تناقض فى النسب لا يمنع صحة الدعوى **فصول**
عمادى وان ادعى حرية الاصل يكتب فى الوثيقة
شهدوا انه حر الاصل حر الابوين لم يجز عليها ولا
عليه رقبة قط وقيل التعرض لحرية الام فى دعوى
حرية الاصل ليس بشرط لصحة الدعوى الا يرى
ان ولد المغرور حر وان كانت الام امة **من الفتاوى**
ادعى انه حر الاصل وعلق حرا وولد على فراش
الحرية واقام المدعى هذا معتقة فشهدا انه حر الاصل
وولد على فراش الحرية ولم يشهدا انه علق حرا وشهدا
انه حر الاصل ولم يزيدا عليه فافتى كثير منهم بالحرية
بصحة فان محمدا ذكر فى كتاب الولاء اذا شهدا
انه حر الاصل واكتفى به وقيل انه فاسد اذ العلوق
بالولد ان كان بعد عتق الام كان الولد حرا وان كان
قبله لم يكن حرا فاذا لم يبينوا ذلك فى الدعوى والشهادة

Copyright © King Saud University